

نداء للتجند السلمي من أجل التغيير

د. أحمد بن بيتور

أكتوبر 2009

يرفض مشروع التغيير الذي نقترحه على المواطنين الجزائريين اللجوء الانتحاري للاستسلام بل يصب كل جهوده بطول بال وعزم لوضع بديل يليق بوطننا وبمستوى المجهودات التي قدمها شعبنا، وسيقدم المشروع الدليل على أن التغيير السلمي للنظام ليس من المستحيلات.

عندما يصبح الوعي بحتمية التغيير حقيقة فعالة عند أغلبية المواطنين، يصبح من السهل العمل على إيجاد آليات فعالة لتفادي تغيير فوضوي وتفادي معاناته بكل ما يحمله من انزلاقات وانحرافات خطيرة محتملة أشد الاحتمال.

سوف يكون للتجند من أجل التغيير أثر حاسم على الذهنية الجماعية لكل مكونات المجتمع. والذهنية الجماعية هذه هي نقطة التقاطع لاستراتيجياتنا من أجل التغيير لأنه لو فرضنا على أنفسنا الاكتفاء بالتأثير على الذهنية الفردية، لكان من شأن الخيبة وغياب اليقين فيما يخص قابلية التحقيق للتغيير أن تضخم مخاطر انزلاقات يصعب ضبطها. ولهذا السبب بالذات فضلنا تسطير عملنا على المدى البعيد خارج كل برامج السلطة.

سنستعمل الأدوات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة للأعلام الآلي والاتصال حتى يتمكن كل من أراد المشاركة في مشروع التغيير العمل في هدوء وسكينة حسب إيقاعه الخاص وفي جو يسوده الأمن التام.

لقد اختزلت حقا المحسوبة التي تبناها نظام الحكم كوسيلة عمل، انشغالات المواطنين في البحث عن الوسيلة التي تمكنهم من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم الخاصة: التحصل على مسكن وعمل مستقر، المهم أن ينجو المرء بنفسه رغم الافتقار العام وعدم الاستقرار. باختصار، وحسب المقولة الشعبية المتداولة عندنا، "سلك راسك" أي على كل أن يظهر مهارته لإيجاد حل لمشاكله. إلا أن هذه الثقة التي افتقدها المواطن تجاه مؤسساتنا وتجاه المستقبل ليست بالقدر المحتوم. كيفينا أن نؤمن بثبات أنه بإمكاننا قلب هذا الاتجاه وذلك بتجندنا بالمقدار الكافي. إن الشعلة لم تنطفئ ولكنها وبكل بساطة فقدت شيئاً قليلاً من بريقها. هناك في أعماقنا شرارة علينا تحويلها إلى شعاع يضيء مستقبلنا. فلنقم إذا بإحياء إيماننا بأنفسنا وبقدرة أمتنا وبقيمنا وبمستقبلنا وسيكون الفلاح دون شك في صفنا.

نحن اليوم أمام ضرورة عاجلة وإلزامية ليفهم الشباب ما هي إستراتيجية التغيير وليتبناها.

يجب البدء بتبني طريقة فعالة للحوار يكون التعاون والاتصال مع جميع قطاعات المجتمع المدني ركيزتيه الأساسيتين. ومن هنا تتجلى أهمية إحداث "حلقات المبادرة الوطنية للتغيير" التي أقرتها في "المشروع من أجل إنقاذ الأمة الجزائرية".

الهدف من سياسة الاتصال الجديدة هذه هو تحسين إحساس الجمهور فيما يخص المرور من نظام همه الوحيد استغلال أجهزة الدولة للنهب والسلب، ويومياتنا الثرية بمختلف حالات الفساد خير دليل على ما نقول، إلى دولة يؤمن مسئولوها أن المبرر الوحيد لوجودهم هو إيجاد حركية هدفها الأسمى حماية المواطن وضمان تطوره. عندها سيكون بالإمكان جلب الاهتمام الضروري للمواطنين بخصوص أهمية إنجاز التغيير في جو لا عوائق ولا تأخر ولا إبعاد ولا أحكام قيمة فيه أولاً، وخال من روح الانتقام من أي كان، ثانياً.

ها هو الشعب الجزائري من جديد على موعد مع تاريخه، شعب يريد افتتاح عصر جديد بإشراك جميع الكفاءات. عصر يسترجع فيه قيمه وثقته في قدرة اقتصاده، عصر للحرية والسلم والعمل والمعرفة والاحترام والتسامح والتضامن والإبداعية، عصر الجزائر الجديدة، جزائر الأفكار.

الموارد متوفرة والكفاءات الوطنية على استعداد لتحويلها إلى برامج تحمل معها قدرات تشغيلها.

فلنلتزم جميعنا إذن، اليد في اليد، لبناء الجزائر المنتصرة، المتجهة نحو المستقبل، جزائر السلم والرفي، جزائر تحسن استقبال جميع أبنائها وجميع ضيوفها الأجانب عوض جزائر النظام الحالي وهي حبيسة أبدية لوضع جامد يخدم القلة القليلة و يترك الأغلبية القسوى عرضة للشقاء.

إن الوقت قد حان لنرى ما هو مصير أبنائنا ! أي جزائر سوف يرثون ؟

لم يعد اليوم بوسعنا مواصلة العيش في ضل آمال تأجل باستمرار. أخذ مصيرنا بأيدينا لا يمكن تأجيله أكثر مما مضى.

يستلزم التغيير المتسم بالهدوء والطمأنينة الذي ندعو إليه التزام جديد من طرف النخب ومن طرف المهتمين.

يجب على النخب اليوم أن تلتزم بإعداد نظرة جديدة وذلك باستعمال مواردنا وكفاءتنا الوطنية وبتشغيل برامج تطويرية حقيقية لإنجاز هذا الحلم.

ولنلا يكون هذا مجرد حلم بل حقيقة نلمسها بأيدينا، فالتزامنا لا بد أن يبدأ منذ الآن ومنذ الآن علينا أن نظهر عزمنا للتغيير لأن النكبة البادية للعيان والتي تهدد بجر بلادنا نحو حلقة جديدة من العنف الانتحاري لا بد إيقافها منذ الآن.

لا بد على فئة المهتمين التحلي بالصبر حتى تترك أن العصيان لا يخدم أحدا بل يعرقل السير نحو تغيير إيجابي. يجب أن تغير هذه الفئة أسلوب التعبير عن عدم الرضى لديها وذلك باستعمال جميع أنواع الأعمال السياسية بعيدا عن العصيان والتدمير ولتجعل من أهداف حركتها السلمية مواجهة عجرفة الحاكمين وذلك بإبراز صورة شباب يحسن التعبير عن وعيه وعن إيمانه بمستقبله وبقدرات وطنه.

فلنكن لنا إذا وبكل بساطة شجاعة أحلامنا وليكن إيماننا بأنفسنا هو وقودنا.

الآن وبعد كل ما قيل آنفا وبعد أن تم فهمه، ما الواجب فعله لتحضير التغيير وتحقيقه وإنجاحه في سياق بهذه الدرجة من العدوانية؟

في حقيقة الأمر يكمن الإشكال الأساسي في تبني منهجية للإصلاحات من شأنها ضمان التغيير. النسق المثالي الذي نراه هو البدء بإرساء دولة القانون ثم إتباعها شيئا فشيئا بانتخابات حرة، وبتعبير آخر نرى أنه من الأحسن البدء قبل كل شيء بضمان حقوق الإنسان مع إشراك المواطنين في العملية كل ما أمكن ذلك.

لكن هذا المخطط لا يمكن تنفيذه إلا إذا توفرت بعض الشروط نرى منها أن تتوفر لدى الجمهور روح مواطنة بها يتحمل كل منا تبعاتها وأن يكون هنالك مجتمع مدني واع بمنافع التغيير وأن تكون مؤسسات الدولة ذات فعالية وأن تلتزم الجماعات المسيطرة على الحكم اتجاه التغيير وأن يكون المحيط الدولي موافق على المخطط.

غالبية الجمهور استسلمت ونمت قدرة لتدبير أمورها وللتكيف مع تدهور أحوالها. الإشكال الحقيقي إذا يكمن في معرفة الحالة المعنوية والنفسية للمجتمع في محيط سددت فيه كل أبواب المبادرات.

وهنا يطرح السؤال الآتي نفسه : ما هي الشروط الواجب توفيرها لإيجاد مجتمع أكثر حركية وقدرة على المشاركة في دفع التغيير نحو الأمام.

والجواب هو ديمقراطية إدارة شؤون الأمة وتسليم المسؤوليات لجيل يكون أحسن تكويننا من منطلق أن التجنيد يدفعه حسن تكوين الشباب أكثر منه قوة النمو الاقتصادي وبحكم أن مجموع قوى التغيير التي يكونها الشباب والنساء ووسائل الإعلام هي أكثر قدرة على التجنيد في وجه النظام وغطرسته.

إن الجماعات التي استولت على السلطة يغذيها النهب والسلب لصادرات المحروقات على شكل تراكم للعملات الصعبة عبر برامج للاستيراد وعلى شكل تراكم للعملة الوطنية عبر نفقات التجهيز من ميزانية الدولة وأخيرا عبر القروض البنكية. هؤلاء إذا هم من ينتفع من فساد السلطة (استبدادية وأبوية) ومن ينتفع أيضا من فساد المال (الريع والنهب).

تتميز الدولة الجزائرية فعلا بالاستبداد والأبوية في ممارسة السلطة وبالريع والأبوية في تخصيص الموارد. إلا أن هذه العوامل من استبدادية وأبوية تجر إلى فساد السلطة جرا بينما يجر الريع والقتص إلى فساد المال جرا.

وجود فساد السلطة وفساد المال في نفس الوقت يفتح الطريق أمام الفساد العام لمجموع مكونات النظام والفساد العام يفضي إلى دولة ينهشها الخور.

لما تواجه هذه الدولة الخائرة مظاهرات تعبر عن استياء الشعب فإن رد فعلها لن يكون إلا فعلا انحرافيا يجر تلك الدولة للانهايار لا محالة بحكم ضعف القوة السيادية للإدارة أن لم يكن غيابها.

وأخيرا تنجب الدولة المنهارة وغياب الأخلاق الجماعية حالة تتسم باحتمالات قوية لوقوع جميع أنواع الانحرافات : عصيان بالغ الخطورة، انهيار المؤسسات، اضطراب الشباب، عنف وآلام من جميع الأنواع.

من جهته لا يساند المحيط الدولي مشاريع التغيير بل يدفع أكثر في اتجاه التثاؤم بتبنيه موقفا متسامحا مع الديمقراطية السطحية.

الديمقراطية السطحية يمثلها ذلك الحكم الفردي الذي يسعى إلى أرضاء القوى العالمية لينال "شرعيته" منها عوض نيلها من الشعب الذي ينتمي إليه.

تمنينا لو كان باستطاعة أهل الحكم أن يقتنعوا أن الحل لن يأتي أبدا من ممارسة القمع في حالة أي تمرد وأن يتقبلوا فرضية فقدان السلطة، إلا أنه، وللأسف الشديد، يبقى التغيير بعيدا كل البعد عن تصور هؤلاء.

وعلى كل حال فنظام يرفض أخذ العبر مآله الزوال وكل نظام استبدادي مآله الاندثار والتدمير الذاتي ولم يشهد التاريخ بقاء نظام بنى وجوده على ممارسة التسلط.

ولتفادي منح السلطة حجة استخدام القوة لمواجهة العنف كما عودتنا ، فإن التعبير بهدوء عن المطالبات لا بد أن يبقى الوسيلة الأمثل عند المواطنين.

بعد ما قدمنا هذه الإيضاحات الخاصة بالموازنة بين مصالح المدى القصير والمصالح الإستراتيجية، من المفيد التوضيح للجميع أن تعهدنا ناحية التغيير لا ينتظر أي شيء من المحيط الدولي ولا ممن هم داخل النظام.

ما أردناه بإيجاز هو الإعلان بوضوح أن إستراتيجية التغيير هذه لا تقصي بادئ الأمر أحدا. نعد الجميع أنه عند البدء في إنجاز هذا التغيير فإننا سوف لن نتكل إلا على إمكانياتنا الذاتية وحدها.

هيا بنا إذا نتعهد جميعنا لإنجاح المشروع المقترح لإنقاذ الأمة الجزائرية !